مشروع متكامل للبديل الإستراتيجي

«الأولويات»: رؤية جديدة للحكومة بشأن تطوير الجزر والمنطقة الشمالية بالكامل

استعرضت لجنة الأولويات البرلمانية أولويات الحكومة لدور الانعقاد الحالي، ووعد ممثلي الحكومة بسحب مشروعين بقانونين في شان "تطوير الجزر" و "البديل الاستراتيجي" لتقديم مشروعين متكاملين بشأنهما.

وقال رئيس اللجنة النائب احمد الفضل في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة عقدت اجتماعها الثاني بحضور كامل فيما عدا اعتذار النائب د.عودة الرويعي لارتباطه بزيارة ميدانية للفصول التعليمية بحكم انه رئيس اللجنة التعليمية، مبينا أن الحكومة حضرت الاجتماع ممثلة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

وأوضح أن اللجنة استعرضت مشاريع القوانين التي تعتبرها الحكومة أولوية لديها، منوها إلى انها في دور الانعقاد الماضي تقدمت الحكومة بـ32 مشروع بقانون تم إقرار إثنين منها وهما قانون تعارض المصالح وقانون السجل العيني، وبقية القوانين إما انتهت من اللجان المعنية ومعروضة على جدول أعمال المجلس وإما أن تكون منظورة لدى اللجان البرلمانية.

وأضاف "هناك أيضا 3 مشاريع بقوانين وردت خلال العطلة الصيفية وبالتالي فإن المشاريع بقوانين سواء المقدمة للمجلس أو المعروضة على مجلس الوزراء أو الفتوى والتشريع ستخضع جميعها لتحديث جديد على جدول أولويات المجلس".

وبين أنه بالنسبة للأولويات النيابية فسيتم جمعها من اللجان البرلمانية وكذلك مخاطبة النواب كل على حده لكتابة أولوياتهم الخاصة، وبذلك تكون لجنة الأولويات أمام ثلاثة مصبات للأولويات التشريعية يتم تجميعها والتدارس حول أكثر القوانين توافقية مع الحكومة حتى يتم الدفع بها أولا إلى قاعة المجلس.

وأكد ان التشريعات التي توجد حولها خلافات ستسعى لجنة الأولويات مع رؤساء اللجان المعنيين لمعرفة ما إذا كان بالإمكان تعديلها بما ينهي هذه الخلافات حتى تأخذ الأولوية في قاعة عبدالله.

ولفت إلى ان هناك تجارب سابقة بإقرار قوانين بدون موافقة الحكومة ويتم تاليا التأخر بإصدار لوائحها التنفيذية أو تطبيقها بشكل غير صحيح أو ردها كما حصل في قانون التقاعد المبكر وقانون العسكريين.

ونوه بالجهود الكبيرة التي يبذلها رئيس اللجنة المالية مع وزير المالية للانتهاء من كل البنود الخلافية حول تعديل قانون الاجتماعية في شأن التقاعد المبكر، مبينا أن هذه الجهود وصلت إلى مرحلة متقدمة.

وكشف عن أن لجنة الأولويات تركت للاقتراح بقانون في شان تعديل قانون التامينات الاجتماعية خانة على جدول الأعمال بحيث يمكن إدراجه على جدول أعمال الجلسة المقبلة في حال إقراره من قبل اللجنة المالية بالتوافق ما بين الحكومة والنواب، ويمكن ان تشهد الجلسة إنجازا مفرحا للشعب الكويتي.

وأعلن أن اللجنة ستعقد اجتماعها القادم يوم الأربعاء من الأسبوع الذي لا توجد به جلسات، متوقعا ان تصل إلى اللجنة بعد اسبوعين المزيد من التشريعات بعد إنجازها من اللجان المختصة وكذلك من استطلاع راي النواب، وبعدها تخرج اللجنة بالترتيب العام للأولويات.

وكشف عن أن الحكومة وعدت بسحب المشروع بقانون في شان تطوير الجزر والمنطقة الشمالية بالكامل، كما وعدت بسحب المشروع بقانون في شان البديل الاستراتيجي، مبينا أن النواب هم من أصروا على بالشفافية ان تدعى لمتابعة الانتخابات.

جانب من اجتماع لجنة الأولويات

الحكومة بذلك لأن القوانين القديمة طرأت عليها تحولات وتغيرات وستكون عبئا على الحكومة لأنها لم تنظم جدول أعمالها.

وأكد أن البديل الاستراتيجي ضمن الأولويات الحكومية كما انه أولوية للنواب لأنه لا يطبق بأثر رجعي بل يطبق على المناصب التي سيتم ملؤها بعد إقرار القانون ويوفر على المال العام اكثر من 1.5 مليار دينار.

من جانب آخر، توجه الفضل بالشكر لوزير التربية والتعليم العالي لإصداره قرار بتشكيل لجنة محايدة ونزيهة لمراقبة انتخابات اتحاد الطلبة في الولايات المتحدة الأميركية، معتبرا أنه قرار حكيم ويعالج الأمور إلى حين إقرار القانون الخاص باتحادات الطلبة.

وقال " نحن لا نؤيد قائمة على حساب قائمة أخرى ولكن هذه الانتخابات التي تقودها جماعات تحتكر هذه الاتحادات ويجب أن ينتهي هذا الشيء"، مبينا أن اللجان السابقة المشرفة على انتخابات اتحاد الطلبة اقترفت كوارث ومنعت الطلبة العام الماضي من الاقتراع لأنه لا ينتمون إلى نفس القائمة التي عادة ما تفوز بالانتخابات.

ودعا إلى تمكين اي جمعية نفع عام ترغب بتحقيق الشفافية من الرقابة على الانتخابات، مؤكدا في الوقت ذاته أن الأمر الغريب هو أن المجلس الإداري والهيئة التنفيذية لاتحاد طلبة الكويت يترأسها وتضم أشخاص هم أصلا موظفين وليسوا طلبة حاليين، مطالبا بأن تقوم كل جمعية نفع عام معنية وأشهر اسلامه وفقاً للطرق والإجراءات المتبعة ومضت على ذلك 5 سنوات على الأقل قبل منحه الجنسية الكويتية وتسقط عنه الجنسية بقوة القانون ويعتبر المرسوم الصادر بمنحه الجنسية كان لم يكن متى ارتد عن الإسلام أو سلوكه مسلكا يقطع بنيته في ذلك وبالتبعية تسقط الجنسية عن كل ذويه من حاملي الجنسية.

واعتبر أن هناك تصادماً مع نص المادة 29 والتي تقر بان الناس سواسية، لافتا إلى وجود أسر غير مسلمة بالكويت وقبل تاسيس الدولة، مؤكدا أن هذا التعديل منذ شهر مارس الماضي ومقدم من الزميل النائب خالد الشطي، لافتا إلى انه أضاف اسمه عليه وتبناه.

وبخصوص البهائيين أشار الفضل إلى أنه تقدم هو والنائب خالد الشطي بان هناك نصاً غريباً وغير دستوري يمنع توثيق زواج البهائيين وهذا القانون تم التعديل عليه، لافتا إلى أن هذا القانون ليس أولوية كي تتضح الأمور.

وأوضح انه في اللجنة التشريعية تنظر القضايا حسب ترتيبها من حيث التواريخ ولمن يصلها الدور، مؤكدا أن هذا التعديل كان من الممكن أن يصل إلى اللجنة خلال دور الانعقاد الماضي ويتم رفضه.

ورأى أن التعديل على هذا القانون بالإضافة إلى قانون محكمة الأحوال الجعفرية الذي قدمه 2 سنة و3 شيعة، أقرب إلى روح الدستور ومن شان ذلك رفع الكويت وإعطاء صورة إيجابية عنها.

وقال إن الغاء تجنيس غير المسلم له صداء الكبير حتى خارج الكويت معتبرا أن التجنيس هو حق للدولة وأنه وقت الممارسة تستطيع الدولة فعل ما تريد.

وأشار إلى أن الكويت حرمت من العديد من الخبرات غير المسلمة ممن عاش على أرض الكويت وساهم بخبراته فيها.

وطالب الفضل بإلغاء هذا البند لأن الكويت دولة يحكمها القانون والدستور، مؤكدا أنه ليس مع التجنيس العشوائي، وأنه يجب إلغاء تلك المادة لأن بقاءها بهذه الطريقة أمر لا يمكن قبوله.

وشدد الفضل على أن الكويت تنحو المنحى الديمقراطي والدستوري والمؤسساتي المراد لها من قبل من أسس هذه الدولة ومن وضع هذا الدستور.

خلال مشاركتها في أعمال المنتدى العالمي الثامن للأمم المتحدة لتحالف الحضارات

الهاشم: مناقشة المواضيع التي تخص السلم والامن الدوليين ومنع النزاعات والتطرف

صفاء الهاشم خلال مشاركتها في أعمال المنتدى العالمي الثامن للأمم المتحدة لتحالف الحضارات

نيويورك - "كونا": تشارك عضو مجلس الامة الكويتي صفاء الهاشم في اعمال المنتدى العالمي الثامن للامم المتحدة لتحالف الحضارات وذلك بصفتها عضوا في مجلس الامة الكويتي وبصفتها نائبا لرئيس اللجنة الدائمة لشؤون الامم المتحدة في الاتحاد البرلماني الدولي.

وقالت الهاشم في تصريح لتلفزيون الكويت ووكالة (كونا) على هامش المنتدى الذي انطلقت أعماله الاثنين إنه ستتم مناقشة العديد من المواضيع المهمة التي تخص السلم والامن الدوليين ومنع النزاعات والتطرف والعنف وتعزيز الحوار بين الثقافات والاديان حيث سيسلط المنتدى الضوء على اربعة محاور اساسية وهي الشباب والتعليم والاعلام والهجرة.

واكدت ان وجودها كممثلة للبرلمانيين في مجلس الامة الكويتي وايضا ممثلة للجنة الرابعة الدائمة للامم المتحدة لدى الاتحاد البرلماني الدولي مهم جدا في مثل هذا الحدث العالمي الذي يتم تنظيمه داخل كيان الامم المتحدة لاسيما ان الاتحاد البرلماني الدولي يراقب اعمال الامم المتحدة ويقيم اداءها.

واوضحت الهاشم ان الامم المتحدة تعمل منفردة في قضايا كثيرة من ضمنها التعليم والفقر والعنف والهجرة وقضايا اخرى يبلغ مجموعها 17 موضوع مؤكدة اهمية ان يكون للشعوب التي يتم تمثيلها من خلال برلمانات الاتحاد البرلماني الدولي دور وراي في مناقشة هذه القضايا.

وبينت ان وجود هذه اللجنة داخل مثل هذه النقاشات على مستوى الامم المتحدة وخاصة موضوع تحالف الحضارات او طريقة التخاطب مابين الحضارات تساهم بشكل كبير لان يكون هناك اتفاق شبه ودي وتقريب وجهات النظر مابين الاطراف.

واشارت الهاشم الى ان وجود الاتحاد البرلماني الدولي في هذا المنتدى العالمي ياتي لحشد للارادة السياسية لاسيما ان الاتحاد حاليا يعمل منفردا على مستوى برلمانات العالم في 17 نقطة رئيسية تمثل اهداف التنمية المستدامة ما بين التعليم والفقر والجهل وتقوية مناهج التعليم وتمكين المراة وغيرها.

وذكرت ان أن المنتدى سيناقش أيضا تطوير مناهج التعليم داعية لتطوير تلك المناهج وقالت "يجب ان يكون هناك تغيير لخلق اجيال قادمة جديدة خاصة في منطقة الخليج العربي او الامة العربية التي تبلغ فئة الشباب فيها أكثر من كبار السن بنسبة 60 في المئة من الشباب والبنات الذين تتراوح اعمارهم اقل من 32 سنة ليصبحوا قادة مميزين ومخترعين وروادا في مجالاتهم".

واضافت الهاشم "يجب البدء من الاسرة ومناهج التعليم وطريقة التعليم" متسائلة "اما ان الاوان لان يكون هناك نسف كامل لطريقة مناهج التعليم بحيث يكون لدينا اجيال جديدة قادمة خاصة وان الاجيال الحالية تعتمد على الانترنت والتطبيقات الالكترونية الجديدة وبامكانهم الدراسة واجراء البحوث المطلوبة دون الحاجة لنظام الفصل الدراسي التقليدي" داعية الى الاستفادة من تجارب الدول الاسكندنافية في هذا المجال.

واكدت اهمية موضوع تمكين المراة والعنف ضدها وقالت "اليوم الكثير من النساء المشاركات يرتدين اللون البرتقالي الذي يرمز الى موضوع مكافحة العنف ضد المراة بكل اشكاله اللفظي او الجسدي او الميداني في العمل لاسيما وان كثير من النساء يعانين من موضوع التعصب ضدهم في مجال العمل" مشيرة الى ان مداخلاتها ستركز ايضا على تمكين المراة.

هايف: تعديل قانون الجنسية بمنحها لغير المسلم لا يتوافق مع الشرع ولا يحقق مصلحة البلاد

محمد هايف

اعرب النائب محمد هايف عن رفضه تعديل قانون الجنسية لسنة ١٩٥٩ بما يجيز منح الجنسية الكويتية لغير المسلمين والذي اقرته لجنة الشؤون التشريعية في اجتماعها السابق.

وقال هايف في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن تعديل القانون لا يوافق الشرع والعقل ولا مصلحة البلاد العامة.

واعتبر أن هذا التعديل إضافة إلى حذف المادة الرابعة من القانون والبند الخامس منها بالتحديد يراد به فتح الباب لمنح إسقاط جنسية من يرتد عن الإسلام لأن البند الخامس القانون ينص على إسقاط جنسية المرتد.

وأضاف أن هذا التوجه يخدم افكارا غريبة عن المجتمع الكويتي وتحارب الهوية الإسلامية وتخالف دستور البلاد وقانون الجنسية كما تخدم غير المسلمين وغير الكويتيين وتفتح الباب لتغييرا لتركيبه السكانية والهوية الإسلامية.

واستغرب هايف من موقف من يرى أن التعديل يخدم الكفاءات ومصلحة البلاد في حين أن هناك "بدون" يحملون شهادات الدكتوراه وإحصاء 65 وبعضهم شارك في الحروب.

وزاد متسائلا "لماذا لا يقدم مثل هذا القانون لتجنيس الكفاءات من البدون فهم إخواننا ومن جلدتنا وأبنائنا؟".

وأضاف أن هناك أيضا كفاءات عربية وإسلامية في كل مكان بالعالم العربي والإسلامي، مستبعدا قبول الحكومة بمثل هذا التعديل، مؤكدا أنه سيستخدم الوسائل الدستورية كافة لحماية الهوية الإسلامية والمجتمع.

«لجنة» في البلدي تؤكد أهمية نظافة المحافظات الست وتطوير عقود النظافة لرفع كفاءتها

أكدت لجنة البيئة في المجلس البلدي الكويتي أمس أهمية نظافة المحافظات والطرقات وتطوير عقود النظافة لرفع كفاءتها اذ أصبحت مطلبا ضروريا لاسيما انه يمثل المظهر العام للبلاد.

وطالب رئيس المجلس البلدي أسامة العتيبي في كلمة على هامش ورشة عمل لجنة البيئة بعنوان (كفاءة أداء شركات النظافة وتاثيرها على البنية التحتية ودور البلدية في المراقبة والمحاسبة) بأن تكون العقود الجديدة ذات منفعة تعود على المواطنين والوافدين.

وأشاد العتيبي بدور البلدية ومساهمتها الفعالة واستثمارها مع الوزارات المعنية خلال موجة الأمطار الغزيرة الأسبوع الماضي ما يؤكد الدور الكبير الذي تقوم به البلدية من جهود جبارة في المحافظة على البيئة والنظافة.

وقال إن "لدى البلدية آليات متهالكة من العقود القديمة يجب استبعادها في حال توقيع عقود جديدة في الفترة القادمة".

من جانبها قالت رئيسة لجنة البيئة في المجلس مها البغلي في كلمة مماثلة إن الورشة ناقشت عقود النظافة وكفاءتها وأوجه القصور في بعض العقود التي ظهرت خلال لازمة الأمطار الأخيرة.

وأفادت البغلي بأن الورشة ناقشت أيضا رؤية بلدية الكويت لوضع النظافة في البلاد وامكانية تطوير العقود الحالية ورفع كفاءتها إضافة إلى وضع الحلول و التوصيات.

من ناحيته قال مقرر لجنة البيئة عبدالسلام الرندي في كلمة أخرى إن الورشة ناقشت موضوع النظافة في جميع المحافظات في البلاد وتم طرح بعض الأسئلة على الجهاز التنفيذي وطرق المراقبة على عقود النظافة والآليات المتبعة.

وأضاف الرندي أن اللجنة اتفقت على أن مستوى النظافة دون الطموح كما تم مناقشة تقرير ديوان المحاسبة.

جانب من ورشة عمل لجنة البيئة